

التناسيب

في النحو

للدكتور عبدالمقادر أبو سليم

جرت عادة النحويين أن يعللوا بالتناسب ظواهر مختلفة نحوية وصرفية وقرائية ، فمن ذلك أنهم ينونون أسماء ممتعة من الصرف لتشاكل غيرها المصروف قبلها أو بعدها أو لتلائم الفاصلة الفواصل الأخرى ، « فقواريرا » الأولى في سورة « الإنسان » منونة لأنها رأس آية وقد قصد الى مشاكلتها لبقية رءوس الآيات ، إما في التنوين وإما في الألف التي تبدل من التنوين في حال الوقف أما « قواريرا » الثانية فمنونة أيضا لتشاكل التي قبلها . وقد نونوا يغوتا و « يعوقا » لمناسبة « نسرا » كما نونوا « سلاسلًا » لمناسبة « أغلالا » و « سعيرا » . (١)

وفي باب الإمالة عدوا من أسبابها إرادة التناسب ، فأملت الألف في تلاها في قوله تعالى « والقمر إذا تلاها » لمناسبة الألف في « جلاها » ، وأملت الألف في « سجي » لمناسبة الألف في « قلى » في سورة « الضحى » (٢) ، وكما تتحقق المشاكلة في التنوين والإمالة تتحقق في رعاية الفاصلة بالألف . قال تعالى : « وان

١ - الصبان ٢٧٢/٣ ، التوضيح ١٥٧/٣

٢ - التصريح ٣٤٧/٢

تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى « حذف معمول « أخفى » والتقدير - والله اعلم بمراده - وأخفى السر عن الخلق على تقدير أخفى « فعلاً » وعلى تقديره اسماً فالمحذوف الجار والمجرور أى وأخفى منه (١) . وحذف المفعول به أو الجار والمجرور إنما كان رعاية لرءوس الآيات .

ومن الحذف حذف ياء المنقوص في قوله تعالى : « عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال » وقال العكبرى : حذفت للتشاكل ولولا ذلك لكان الجيد اثباتها (٢) . وقد يقع الإبدال في حرف من أحرف الكلمة للغرض نفسه ومنه قوله عليه السلام « ارجعن مأزورات غير مأجورات » (٣) .

وقد يرتكب الشاعر في سبيل المحافظة على التناسب في القوافي ما يخالف القياس كقول الفرزدق :

لو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا (٤)
ومن ثم يمكن تعريف التناسب بأنه هو :

أن يخالف بالكلمة عما تستحق من تنوين أو عدم تنوين ، ومن ذكر متعلق ومن موافقة للقياس ونحو ذلك لطلب التشاكل والتآخي .
أقسام التناسب :

يمكن تقسيم التناسب بعد العرض الذرى سبق إلى نوعين ، قال الشيخ الصبان :
تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غيرها مما لا ينصرف نحو « سلاسل وأغلالا »
وتناسب لرءوس الآى « كقواريرا » الأول في رأس الآية الكريمة ، فقد نون ليناسب بقية رءوس الآى في التنوين أو الألف حال الوقف (٥) . ولكن هذه النظرة

١ - العكبرى ١١٩/٢ ٢ - العكبرى ٦٢/٢ ٣ - المغنى ٦٧٢/٢
٤ - خزائن الادب ٢١٧/١ روى فى الخزائنة «لو كان» بالجزم ٥ - الصبان ٢٧٣/٣

فيها من القصور ما لا يمكن معه أن تطبق على كل صور التناسب ، من تنوين وإمالة وإبدال كما قد يكون من صوره ترك التنوين أو التنكير . : الخ كما سئرى ولكن النظرة الشاملة هى تقسيمه قسمين أحدهما تناسب يقع فيما قبل الفاصلة ، وتناسب يقع في الفاصلة ، وتشمل الفاصلة رموس الآيات في القرآن الكريم ، ورموس الآيات ، وهى القوافي في الشعر .

الأبواب التى جرى فيها التناسب :

يقع التناسب في أبواب كثيرة اذكر منها ما تيسر لى تحصيله ومن ذلك :

التنوين :

ومن صوره تنوين « قواريرا » في رأس الآية و « قواريرا » الثانية في أول الآية التالية لها وفي « سلاسلا » لمناسبة « أغللا وسعيرا » كما سبق القول ، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم ما جاء في قوله تعالى « كلا سيكفرون بعبادتهم » في قراءة بتنوين « كلا » على انه مصدر « كل » إذا أعيا ، أى كلوا في دعواهم وانقطعوا وهو من الكل أى حملوا كلا أى ثقلا ، وأجاز فيه الزمخشري أن يكون حرف ردع ونون كما في « سلاسلا » وقد رده أبو حيان بأن ذلك إنما صح في « سلاسلا » لأنه اسم والأصل فيه التنوين ، فرجع به إلى الأصل للتناسب .

وما ذكره أبو حيان مردود بقراءة بعضهم « والليل إذا يسر » بالتنوين فهى تؤيد ما ذهب اليه الزمخشري في « كلا » حيث وقع الفعل منونا وليس مما أصله التنوين ويجوز أن يكون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية ، على أن يكون وصلا بنية الوقف وقد جزم بهذا الوجه في « قواريرا » وفي « يسر » (١)

تنوين المناسبة :

ومن هنا يتبين لنا نوع من التنوين أغفله النحويون ، ولم يعدوه ، هو تنوين

« المناسبة » وإذا كان النحويون يذكرون للتون عشرة أنواع فهذا هو الحادي عشر ، وأذكرها :

- تنوين التمكن أو التمكن .
- تنوين التنكير .
- تنوين المقابلة .
- تنوين العوض .
- تنوين الترنم أو ترك الترنم .
- تنوين الضرورة في الممنوع من الصرف ، وفي المنادى المضموم ، وهما نوعان إذن .
- التنوين الغالي .
- التنوين الشاذ ، كقول بعضهم : هؤلاء قومك ، حكاه أبو زيد .
- تنوين الحكاية ، كأن تسمى رجلا « بعاقلة لبيبة » ، فإنك تحكى المسمى قاله ابن الخباز ، وقد جمعها بعضهم في قوله :

مكن وقابل وعوض والمنكر زد ورنم اضطر غال واحك ما همزا (١) .
— تنوين المناسبة ، وهو نوع مستقل ، فليس من تنوين الضرورة ، لأنه جائز ، وتنوين الضرورة واجب ، كما أن القرآن الكريم متره عن أن يكون موضعا للضرائر ، ويشبه أن يكون تنوين المناسبة وقفا على الذكر الحكيم ، وليس من تنوين « التمكن » لأنه واقع في الممنوع من الصرف ، وجاز في الحرف وفي الفعل كما سبق في « كلا ويسر » وليس من تنوين التنكير لأن تنوين التنكير يقع في المبنيات وليس من تنوين ترك الترنم أو الغالي لأن كليهما واقع في الشعر خاصة وتنوين المناسبة واقع في القرآن الكريم

١ - التصريح ٢١/١ ، ٢٧ ، المغني ٢٧٩/١

وليس من تنوين الحكاية ، لأنه لا حكاية ثم ، وليس من الشاذ لأن كلامه
جل عن الشلوذ ، وإذن يكون تنوين المناسبة نوعا مستقلا ، ويثبت أنه
النوع الحادى عشر .

ترك التنوين :

وقد يكون ترك التنوين — على العكس مما سبق — مقصدا للتناسب ، وذلك في
موضعين .

أولهما : الأعلام الموصوفة بما اتصل بها من ابن أو ابنة اتفاقا ، أو بنت عند قوم
من العرب مضافة إلى علم ، ومن الضرورة قول الأغلب العجلى :

جارية من قيس ابن ثعلبه كريمة أخوالها والعصبة

والموضع الثانى : التقاء الساكنين ، وهو قليل كقول أبي الأسود الدؤلى :

فالفيتة غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا

قال ابن هشام : آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير ،
وقال : « قرئ » قل هو الله أحدُ الله الصمدُ « « ولا الليل سابقُ النهار » بترك
التنوين في « أحد وسابق » ونصب النهار « (١) : ١ ه وما ذكره ابن هشام من
قصد إرادة التماثل في التنكير يمكن أن يكون صحيحا بالنسبة لبيت أبي الأسود ،
ولكن حذف التنوين في « أحد وسابق » لمجرد التقاء الساكنين يحتاج إلى ما يقويه ،
فإنه في الآية الكريمة « ولا الليل سابق النهار » يتحقق بالإضافة ، وهو في قوله تعالى :
« الله أحد » إنما يكون في الوصل دون الوقف ، بقى أن ترك التنوين في كل هذه
النصوص — فيما أراه — علمته التناسب في عدم الصرف ، وهو واضح فيها جميعا ،
وأشد وضوحا في « الله أحدُ الله الصمدُ » بالإضافة الى التناسب في الضمات :

أما الآية : « ولا الليل سابقُ النهار » فقد ورد في الخصائص لابن جنى

أن أعرابيا قرأ هذه الآية الكريمة بهذه القراءة ، فلما سئل لم لم تقل « سابقُ النهار » قال : أردت « سابقُ النهار » قيل فلم لم تقل ذلك أجاب باستخفاف « سابقُ النهار » فعلم من القصة أن حذف التنوين هنا للاستخفاف ، وهو مساو للتخلص من التقاء الساكنين : هذا ويمكن أن نعد في التناسب ، على ما ذهب اليه هشام - قصد المماثلة في التنكير :

الحذف : قد يكون المحذوف مفعولا به ، وقد يكون جاريا ومجرورا ، ومنه ما سبق في آية سورة « طه » وما سبق من حذف ياء المنقوص في سورة « الرعد » ومن حذف المفعول به ما جاء في قوله تعالى « ما ودعك ربك وما قلى » أى وما قلاك ، لأهمية تعلق الفعل بالمفعول به ، وإنما حذف لمناسبة « سجي » و « الأولى » ومنه في سورة « طه » حذف مفعول يخشى في قوله تعالى : « إلا تذكرة لمن يخشى » على تقدير ، وهو أن يكون المعنى لمن « يخشاه » أى القرآن ، وفيه احتمال ان يكون « تنزيلا » مفعول يخشى ، واستحسنه صاحب الكشاف (١) : ومن حذف الجار والمجرور ما ذكره ابن هشام أن من خطأ المفسرين تعليق ما بعد « إذا » الفجائية بما قبلها في قوله تعالى « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا انتم تخرجون » قال : ولا يصح هذا في العربية ولم يذكر وجهها (٢) . وخرجه العكبرى في ضعف على وجهين (٣) ، وأنا أرى وجهها أوجه مما ذكره العكبرى ويغنى عن وجهيه ، هو أن يكون التقدير « إذا انتم تخرجون » من الأرض فعذف من الثاني نظير ما أثبتته في الأول ، والحذف على هذا النحو موافق للأصول النحوية المرعية ، وهو يؤدى إلى التوافق في الفواصل ، كما يخدم الإيجاز .

الإشباع :

أجيزت ثلاثة أوجه إعرابية في قوله تعالى : « فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى » برفع « نخاف » أولها أنه استئناف والثاني أن الجملة

١ - التصريح ٢١٤/١

٢ - المغنى ٩٥٨/٢

٣ - انظر اعراب القرآن للعكبرى ١٨٥/٢

حالية وصاحب الحال الضمير في « اضرب » والثالث أنه صفة لطريق ، والعائد محذوف تقديره لا تخاف « فيه » أما الجزم فعلى النهى أو جواب الأمر ، وأما « لا تخشى » فعلى قراءة الرفع هو عطف على « تخاف » أو على تقدير و انت « لا تخشى » ، أو فاضرب لهم غير خاش ، وقيل الألف في تقدير « الجزم » شبهت بالحروف الصحاح ، وقيل نشأت لإشباع الفتحة لتتوافق مع وس الآى (١) :

التقديم :

ويشمل أنواعا من تقديم ما حقه التأخير ، ومنه تقديم معمول الصلة على الموصول وقد منعوه في المصدر المؤول بالحرف المصدرى ، فكما لا تتقدم شئ من الصلة على الموصول لا يتقدم ما يتعلق به عليه وتأولوا قول الشاعر (الفند الزماني) :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة لإذعان .

بتقدير « اذعان » محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، والمذكور يفسره ، ونظروا له بقوله ، تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين (٢) » . وهذا التنظير غير سديد إلا على اعتبار « أل » موصولة ، أما على اعتبارها معرفة فإنه يجوز تعلق « الجار والمجرور » « بالزاهدين » المذكور . وأرى أن التعلق بالمذكور مطلقا في البيت وفي الآية الكريمة وتقديم الجار والمجرور فيهما رعاية للفاصلة والقافية لتحقيق التناسب ، وهو في ذاته مطلب ، « والتقدير » فيه من التكلف ما لا يخفى . وفي قوله تعالى « إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر » (٣)

قال الزمخشري : إن رجعا يعمل في الظرف ، ورده بعضهم للفصل بين المصدر ومعموله والإخبار « في المعنى » عن الموصول قبل تمام الصلة . ورأى الزمخشري فيما أرى أكثر وجاهة من غيره ، فتقدير الآية — والله أعلم بمراده — إنه على رجعه

١ - أعراب القرآن ٢/١٢٥

٣ - سورة الطارق آية ٨

٢ - الاشموني والصبان ٢/٢٩١ المغنى ٢/٥٩٨

يوم تبلى السرائر لقادر فقدم خبر « إن » فاصلا بين الظرف والمصدر العامل هو فيه وبهذا تحقق أمران :

أحدهما جعل الكلام فاصلتين ، فتتبادل الفواصل طولا وقصرا ، والثاني التناسب مع الفواصل الأخرى ، وقد جاء الفصل بين الموصول وصلته والإخبار عنه قبل تمام الصلة في قول المتنبي :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدهر أشفاه ساجمه
وقد أعربه المتنبي - لما سأله ابن جني عنه - فقال « وفاؤكما كالربع » مبتدأ
وخبر ، قال أبو الفتح : كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأشده المتنبي :

لسنا كمن جعلت إيراد دارها تكرير تمنع حبها أن يحصدا
على أن « إيراد » بدل من « من » قبل محيى معمول « جعلت » وهو « دارها » .
وشتان ما بين « الفصلين » فهو في الآية الكريمة فصل في منتهى القصر بخلاف البيت
وفي البيت ما يشبه أن يكون تعقيدا .

هذا وفي الآية الكريمة وجه آخر ، هو أن يكون الظرف « يوم » معمولا « لقادر »
وتعلق القدرة بيوم البعث تعلقا تنجيزيا لا ينفي قدرته جل شأنه في سائر الأزمنة ،
هذا ويرى أبو البقاء في قوله تعالى : « ومن آياته خلق السموات والأرض ،
وما بث فيهما من دابة ، وهو على جمعهم إذا يشاء قدير (١) » يرى أن الظرف
معمول « للجمع » لا « لقدير » ، لأنه يؤدي الى تعلق القدرة بالمشيئة وهو محال (٢) .
ومن ثم يكون المصدر في الآيتين « رجع وجمع » عاملا في الظرف غير ان آية
« الطارق » فيها فصل بين العامل والمعمول للفاصلة ، ولا فصل في آية الشورى ،
وقد أجاز ابن الحاجب الفصل إذا كان المعمول ظرفا (٣) .

١ - سورة الشورى اية ٢٩

٢ - العنكبوت ٢٢٤/٢

٣ - الصبان ٢٩٢/٢

تقديم الجار والمجرور :

ومنه عند الزمخشري أن الجار والمجرور « عنه » مرفوع المحل في قوله تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولا » ، ونظر له بقوله تعالى : « غير المغضوب عليهم » وقد غلظه العكبري ، وتابعه ابن هشام ، فإن الجار والمجرور لا ينوب عن الفاعل إلا في حال تأخره عن الفعل أو ما في معناه ، وإذا تقدم لا يكون مبتدأ . ولم يقل الزمخشري برفع محل « عنه » إلا على تقدير أنه قدم من تأخير ، وأن إعرابه بعد التقديم هو إعرابه قبل التقديم ، وليس هنا من داع للتقديم سوى الفاصلة وقد يكون لسبب الحصر ولكن ذلك لا يمنع من أن تكون الفاصلة من جملة القصد ، وفي الآية أعاريب منها أن « كان » وما عملت فيه خبرها واسم « كان » يرجع الى « كل » والهاء في « عنه » ترجع الى « كل » والضمير في « مشغول » لكل أيضا ، والمعنى أن السمع يسأل عن نفسه على المجاز ، وهو الوجه (١) .

التأخير :

ومن التأخير ما جاء من تأخير الحال عن صاحبها ، في قوله تعالى « والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى » فإنه يجوز في « أحوى » أن يكون صفة « الغثاء » إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، أما إذا فسر الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما في « مدهامتان » كان حالا من المرعى ، وآخر لتناسب رعوس الآى ، ولا يصح أن يكون صفة « لغثاء » وإلا كان جعل بعضهم « قيما » صفة « لعوجا » في أول سورة « الكهف » (٢) :

المجاورة :

« المجاورة » باب واسع جدا (٣) ، وقد جاء كثيرا في القرآن الكريم والحديث

١ - المغنى ٢/٦٥٣

٢ - المغنى ٢/٥٩٠

٣ - العكبري ٢/٢٠٨ ، المغنى ٢/٦١٠

الشريف والشعر ، وقد جعل له النحويون بابا ، ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصوله بقولهم « جحر ضبٍ خربٍ » حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع فأجاز الإتيان فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على المفرد المسموع ، ولو لم يكن له وجه في القياس بحال لاقتصروا على المسموع فقط . وقد تحدث عنه ابن هشام تحت قاعدة « الشئ يعطى حكم ما جاوره » وقال إن المحققين على أن خفض « الجوار » قليل في النعت ، ونادر في التوكيد ، ولا يكون في النسق ، لأن العاطف يمنع التجاور ، وأمثله من القرآن الكريم قوله تعالى : « وحوْرٍ عينٍ » فيمن جرهما عطفا على « ولدان مخلصون » ومنه آية الضوء كما سيأتي .

ومن شواهد من الشعر قول امرئ القيس :

كأن ثبيرا في عرابين وبله كبير أناس في بجادٍ مزمـلٍ
وقول النابغة :

لم يبق إلا أسير غير منفلت أو موثق في جبال القدرِ مجنوب

وقافيتها مجروره .

وقول الشاعر (مجهول) :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب
ومن الحديث قوله عليه السلام « ارجعن مأزورات غير مأجورات » .
ويرى « أبو البقاء » قوة الجر « بالمجاورة » والدليل عنده أن الجر في آية الضوء أجيز هو والنصب والرفع ، والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين في الدلالة على أن حكم الرجلين المسح ، وخلاصة ما ذكر في آية الضوء في « سورة المائدة » العطف على أنه يجوز في « الأرجل » النصب والجر والرفع ، فالنصب على وجهين أحدهما العطف على الوجوه والأيدى ، والثاني أنه معطوف على موضع « برءوسكم » لكن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المعنى ، وأما الرفع فقد قرئ به في الشاذ على الابتداء ، أى وأرجلكم كذلك ، وأما قراءة الجر فهي مشهورة شهرة

النصب ، وهى على وجهين : أحدهما أنها معطوفة على الرعوس في الإعراب ،
والحكم مختلف ، فالرعوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، ذكره العكبرى .

وللزمخشري مثل ما ذكره العكبرى ، ولعل هذا الأخير تبع فيه « لبحار الله »
حيث يقول : لما كانت الأرجل من الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها
كانت مظنة الإسراف ، فعطفت على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب
الاقتصاد في صب الماء عليها ، وقيل إلى الكعبيين فجئ بالغاية إمطة لظن من يظن
أنها ممسوحة ، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة . ١ هـ .

ومما سبق يتبين أن الواو مشركة - عندهما - في اللفظ فقط دون الحكم ،
ولكنها عند ابن هشام على أصلها مشركة في اللفظ والحكم ، قال : فان قلت
الواو في عطف الجوار تشرك لفظا فقط ، ومعلوم أنها تشرك في اللفظ والمعنى .
قلت هى مشركة في المعنى أيضا قطعا ، لأن العطف في مثل « وأرجلكم » بالخفض
إنما هو على الوجوه ، ولكنك ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله ، والإعراب
مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة (١) .

وهنا يمكن أن نسجل حقيقتين أولاهما مخالفة ابن هشام للزمخشري والعكبرى
في المعطوف عليه الذى هو « الوجوه » في رأى ابن هشام ، و « الرعوس » عندهما
والواو عنده مشركة في اللفظ والمعنى ، وهى عندهما مشركة في اللفظ فقط
وحركة الإعراب عنده مقدرة ، وعندهما ظاهرة . والحقيقة الأخرى أن لابن
هشام رأيين في الجر « بالمجاورة » في باب « العطف » ، فقد أنكره في « المعنى »
كما سبق على حين قال به فيما نقله عنه الصبان .

الوجه الثاني من وجهى الجر أنه على تقدير وافعلوا بأرجلكم غسلا ، فالجار
محذوف (٢) .

وأرى أن « المجاورة » باب واسع ، ومن الممكن أن نجعل منه ما جاء منصوبا
من أخبار « إن وأخواتها » كقول العجاج :

يا ليت أيام الله با رواجها

وقول ابن المعتز :

مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني إياك طوباك

وقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وقول الشاعر :

كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا(١)

ومن ثم تكون الأخبار المنصوبة مرفوعة بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا يغني عن تكلف تقدير أخبار ، وليس الأمر كما حكى ابن « سيده » أن قوما من العرب ينصبون الجزأين في هذا الباب (٢) فيكون لغة ، ذلك أن المعهود في اللغة أن الحروف الناسخة إما أن تعمل وإما أن تهمل ، فما تعمل عند الحجازيين بشروط ولكنها تهمل عند تميم ، و « لا » النافية للجنس تعمل عمل « ان » والنافية للوحدة تعمل عمل « ليس » بشروط في كل منهما و « إن » النافية تعمل عمل « ليس » في لغة أهل العالية . أما أن يعمل الحرف عملين مختلفين فينصب الاسم ويرفع الخبر تارة ، وينصبهما معا تارة أخرى باختلاف القبائل فهذا لم يعرف .

الإبدال للمجاورة :

قد يقع « الإبدال » في أحد المتجاورين تحقيقا للتناسب ، ومن ذلك قوله عليه السلام : ارجعن « مأزورات » غير مأجورات « وأصل « مأزورات » موزورات ، لأنه من الوزر ، فتم إبدال الواو همزة لمشاكله مأجورات ، ومنه قوله تعالى : « يؤقنون » (٣) في قراءة أبي حية ، والجمهور « يؤقنون » .

١ - المغني ٢١٦/١ ، الاشموني ٢٦٩/١

٢ - الاشموني ٢٦٩/١

٣ - في سورة البقرة لمشاكله « يؤقنون » اية ٤

تغيير الصيغة للمجاورة :

ومنه في باب « المجاورة » قولهم « هنأني ومرأني » وأصله « أمرأني » فأسقط الهمزة للتناسب مع هنأني في الهمز وكون كل منهما ثلاثيا فيكونا كفاصلتين .
ومنه أيضا قولهم : هو رجس نجس « بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نجس بفتح فكسر ، قال ابن هشام : إنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نجس بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وإما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ، إذ يقال فعِل بكسرة فسكون في كل فعِل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق . . . ودعوى ابن هشام مرفوضة لأن اعطاء كلمة حكم أخرى للتناسب لا يوجب لها ذلك الحكم ، ولو وجب لم يكن دالا على التناسب ألا ترى أن تنوين « التناسب » فيما يستحق منع الصرف ليس واجبا كما سبق (١) ، ولو وجب لكان ضرورة . ومنه كذلك قولهم « أخذه ما قدّم وما حدث » بضم دال « حدث » (٢) ليكون بينهما مشاكلة الصيغة :

الإمالة :

من أسباب الإمالة عند ابن مالك إرادة التناسب ، فأميلت الألف في « تلاها » في قوله تعالى « والقمر إذا تلاها » لمناسبة الألف في « جلاها » وأميلت الألف في « سجي » لمناسبة الألف في « قل » في سورة « الضحى » ، واستشكل ابن هشام عده سببا من أسباب « الإمالة » مع إمكان غيره ، لكن أجاب المرادى بأنه لما جازت إمالة نحو « دعا » لمجاورته لما تجوز إمالته علم أن السبب المقتضى لها هو التناسب ، واعتراض صاحب التصريح الجواب بأنه على اصطلاح القراء ، والإشكال على اصطلاح النحاة ، وقد أجاب شيخ الإسلام شحادة الحلبي بأن ابن مالك لم يذكر التناسب لكونه محتاجا إليه بخصوصه ، وإنما ذكره لأنه متفق عليه بين النحويين ، وليس في كلامه ما ينفي الأسباب الأخرى (٣) .

١ - انظر الاشموني والصبان ٢٧٤/٣

٢ - المغني ٧٦٢/٢

٣ - الاشموني ٢٣٠/٤ ، التصريح ٢٤٧/٢ وانظر الايضاح لابن الحاجب

الشعر

التناسب في القوافي :

قد يرتكب الشاعر بعض الضرورات ، ولست أعنى هنا كل ما يقع في الشعر بل ما يقع منها مما يتصل بالحفاظ على القافية بكل ما فيها من روى وتأسيس وغيره ، ومن ذلك ما ارتكبه الفرزدق في قوله :

لو كان عبد الله مولى هجوتـه ولكن عبد الله مولى مواليا

فانحرم في البيت ليس موضعاً للحديث هنا ، ولكن موضع الحديث هو إجراء « مولى » على الأصل ، والوجه أن يقول « موالٍ » كجوارٍ ، قال الأعلم : اضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة للزحاف (١) . وقد جعله صاحب « اللباب » وغيره قولاً للنحويين لا لغة لبعض العرب (٢) . ومن القائلين به عيسى بن عمر ويونس والكسائي (٣) . ومهما يكن من شيء ، فإن ما اضطر إليه الشاعر كان للحفاظ على القافية متجانسة مع ما قبلها في نفس الضرب .

ومما يرتكبه الشاعر في سبيل المحافظة على القافية ما جاء في قول عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر :

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

وهو شاهد على أن « إلا » الاستثنائية تقع نعتاً ، وهي هنا نعت كل ، ويجوز أن تكون على أصلها من الاستثناء ، وفي البيت تخارج عدة ، ويجوز أن تكون صفة أو استثناء و « الفرقدان » منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة بني الحارث بن كعب الذين يلزمون المثني الألف في جميع الأحوال ، لكن ينظر هل الشاعر من أهل هذه اللغة ؟ ؟ فإن لم يكن منهم كان هذا ضرورة ارتكبتها للمحافظة على التجانس في القافية ، والبيت الذي قبله هو :

١ - الخزائن ٢١٧/١ ، التوضيح ١٦٠/٣

٢ - التوضيح ١٦٠/٣

قطعت قرينتي عنه بأخـرى ولو ضمنت بها ستفرقان
وبعده قوله :

وكل إجابتي إياه أني عطفت عليه خوار العنان

وجعل « إلا » صفة للخروج من الضرورة يوقع في شذوذ من ثلاثة أوجه :
أولها عدم تعذر الاستثناء ، وتعذره شرط عند ابن الحاجب ، والثاني أن المشهور
وصف المضاف اليه لا المضاف ، والثالث الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر (١) .
ولو جعل صفة للمضاف اليه على ما هو المشهور كان ارتكابا للغة « بني الحارث »
وبقي الوجهان الآخران من أوجه الشذوذ .